وزير الاتصالات المستقيل أكد امتلاكه وثائق تدين المحيطين برئيس الوزراء

علاوي: المالكي يغضّ النظر عن الفاسدين ويجعلهم أكثر فساداً

□ لندن / ا ف ب

اتهم وزير الاتصالات السابق محمد توفيق علاوي أولُ من يستقيل من حكومة الوحدة الوطنية بقيادة نوري المالكي، رئيسَ الوزراء بغضّ النظر عن عمليات فساد يقوم بها مقربون منه.

وأكد علاوي الذي استقال من منصبه في ٢٧ آب، خلال مقابلة مع وكالة فرانس برس في لندن انه يملك وثائق تؤكد وجود عمليات كسب غير مشروع داخل الحكومة، مشيرا إلى انه سيكشف عن هذه الوثائق التي رفض إعطاء تفاصيل حولها، في الوقت المناسب.

وقال "أنا واثق من ان الأشخاص المحيطين بالمالكي فاسدون، وتحديدا الأشخاص القريبين كثيرا منه هم عبارة عن جماعة فاسدة جدا".

وأضاف علاوي في منزله الواقع في غرب لندن أن المالكي "يعرف الفاسدين ولكنه لا يتّخذ أي إجراء ضد المقربين منه ويسمح لهم بأن يكونوا أكثر فسادا وهذا أمر واضح جدا".

وعلاوي ينتمي إلى القائمة "العراقية" التي تقدم نفسها على أنها ائتلاف علماني علما أنها تمثل غالبية السنة في البلاد، ويتزعمها رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي، قريب الوزير السابق المستقيل.

وذكر علاوي انه ابلغ المالكي مباشرة بان "هؤلاء الاشخاص (...) اناس فاسدون وانت لا تتخذ اي اجراء ضدهم".

واشار الى ان معدل الفساد "ضخم" ونسب العمولة التي تجنى من العقود تصل احيانا الى سبعين بالمئة، ولكنه امتنع عن التطرق الى حالات محددة، او الاشارة الى اكثر الوزارات فسادا.

وقال علاوي ان "العراق في قمة قائمة الدول الفاسدة، في موازاة الصومال وميانمار"، مضيفا ان "هذه الدول ليس لها دخل وميزانيتها عبارة عن ملايين من الدولارات "فقط" فيما ميزانية العراق بلغت مئة مليار دولار في العام الماضي".

وتابع "الفساد الحقيقي هو في العراق، وليس في تلك الدول".

ويعد العراق من بين أكثر دول العالم فسادا وفقا لمنظمة الشفافية الدولية حيث احتل مؤخرا المرتبة التاسعة على لائحتها، علما ان دبلوماسيين ومستثمرين أجانب غالبا ما يشيرون إلى أن الكسب غير المشروع في هذا البلد يعد عائقا أمام العمل فيه.

ويرى علاوي أن الفساد يزداد بشكل مضطرد، قائلا إن "معدلات الفساد أصبحت فعلا اسوأ من الايام الماضية إنها تزداد عاما تلو الآخر".

وكان الوزير السابق استقال من حكومة الوحدة الوطنية في آب بعدما اتهم المالكي بممارسة "تدخلات سياسية" خصوصا

محمد علاوي

المالكي

في مجال تسمية او نقل المسؤولين البارزين.

وشكلت استقالة علاوي الحلقة الأخيرة في مسلسل الأزمة السياسية المتواصلة بين المالكي ومعارضيه الذين يتهمونه باحتكار السلطة والتصرف بشكل ديكتاتوري، وهو ما يرفضه رئيس الوزراء.

وتأتي تصريحات الوزير السابق بشأن الكسب غير المشروع في إطار انتقادات مستمرة لسجل المالكي الذي يحكم البلاد منذ ٢٠٠٦، والتي تدور حول اتهام رئيس الوزراء الشيعي بعدم تحقيق أي انجاز منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الحالية في كانون الأول ٢٠١٠.

وتحدث علاوي عن النقص في الكهرباء في عموم البلاد، ومشاكل الحياة اليومية للمواطنين خصوصا في بغداد، إضافة الى استمرار أعمال العنف التي تحصد شهريا عشرات القتلى.

ورأى علاوي أن "الشيء الوحيد الذي حققه (المالكي) هو تعميق الطائفية"، معتبرا أن رئيس الوزراء يغازل القاعدة الشيعية من خلال محاكمة نائب الرئيس السني طارق الهاشمي الذي حكم عليه مؤخرا بالاعدام اثر ادانته بعمليات قتل.

وقال الوزير السابق "من المؤكد ان هذا الامر سيساعده الى حد ما في الانتخابات المقبلة" عام ٢٠١٤، ولكن "على المدى البعيد هي ليست الطريقة الصحيحة لحكم البلاد".

وتابع "انها افضل طريقة بالنسبة له للبقاء في السلطة".

انجلينا جولي تزور السوريين اليوم في مخيم دوميز

القبض على مهربي أسلحة إلى سوريا عبر منفذ ربيعة الحدودي

□ بغداد / غسان عادل

أعلنت وزارة الداخلية القبض على عناصر تقوم بتهريب الأسلحة إلى سوريا بالقرب من معبر ربيعة الحدودي، فيما أكد وزير الخارجية ، امس السبت، أن اعداد اللاجئين السوريين في محافظتي دهوك والانبار يبلغ ٢١ ألف لاجئ، فيما أشار إلى عودة ٣١ ألف عراقي من سوريا إلى البلاد. يأتي ذلك في وقت أعلنت لجنة مخيم دوميز للاجئين السوريين في محافظة دهوك، أمس السبت، أن الممثلة الأميركية أنجيلنا جولي ستزور دهوك اليوم الأحد للإطلاع على أحوال اللاجئين السوريين، واصفة هذه الزيارة بالمهمة لإيصال صوت هؤلاء اللاجئين إلى العالم اجمع.

وأكد وزير الخارجية هوشيار زيباري، يوم أمس، أن أعداد اللاجئين السوريين في محافظتي دهوك والانبار يبلغ ٢١ ألف لاجئ، فيما أشار إلى عودة ٣١ ألف عراقي من سوريا إلى البلاد.

وقال زيباري في بيان صدر، اليوم، عقب استقباله سفيرة النوايا الحسنة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين انجلينا جولي والوفد المرافق لها، وتلقت "المدى" نسخة منه، إنه "تم بحث واستعراض أوضاع اللاجئين السوريين في العراق وما قدمته الحكومة في سبيل توفير مستلزمات الحياة الكريمة لهم"، مبينا أن "أعداد اللاجئين السوريين حاليا يبلغ ٢١ ألف في محافظتي دهوك والانبار".

وأضاف زيباري أنه "عاد من سوريا نحو ٣١ ألف عراقي إلى وطنهم بسب تفاقم الأزمة السورية"، مشيرا إلى أن "جولي تقوم بزيارة إلى دول المنطقة حيث زارت مخيمات اللاجئين في تركيا ولبنان والأردن والعراق لتسليط الضوء على المعاناة الإنسانية وأهمية تحرك المجتمع الدولي لتقديم المساعدات اللازمة لهم".

زيباري يستقبل انجلينا جولي

الى ذلك قالت عضو اللجنة كولستان يوسف في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن"الممثلة الأميركية أنجيلنا جولي ستزور، مخيم دوميز بمحافظة دهوك للإطلاع على أوضاع سكان المخيم"، مشيرة إلى أن "سكان المخيم يستعدون لاستقبال جولي". ووصفت يوسف هذه الزيارة بـ"المهمة"، مؤكدة أنها "ستعمل على إيصال صوت سكان المخيم للعالم اجمع وحشد الدعم الإنساني للنازحين السوريين".

وتشغل الممثلة الأميركية أنجيلنا جولي الحائزة على جائزة الأوسكار، منصب سفير النوايا الحسنة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث تعرف بأعمالها الخيرية.

وأعلنت رئاسة إقليم كردستان، مطلع أيلول الحالي، أنها تبذل جهودا مع بعض الدول الأجنبية لضمان حقوق الكرد في سوريا خلال المرحلة المقبلة، معتبرة أن تطبيق الديمقراطية في سوريا هو لصالح الشعب وبينهم الكرد.

إلى ذلك أعلنت وزارة الداخلية وعلى لسان وكيلها الأقدم عدنان الأسدي القبض على عناصر شبكات تقوم بتهريب الأسلحة إلى سوريا بالقرب من المعبر إلى سوريا في ناحية ربيعة وبأطراف محافظة نينوى يوجد نشاط لتجار لديهم شبكة واسعة تعمل في بعض محافظات الوسط والعاصمة بغداد، يشترون السلاح بسعر مرتفع ويرسلونه الى سوريا، اعتقلنا معظمهم واعترفوا بشراء السلاح وتهريبه".

وفي الاسابيع الماضية صدرت فتاوى من رجال دين تحرم بيع الأسلحة، على خلفية ما قيل انها تجمع لغرض إرسالها الى المجاميع المسلحة في سوريا.

وأكد الاسدي: معلوماتنا تشير الى أن نصف عناصر الجيش السوري الحر من تنظيم القاعدة، ومايسمى بدولة العراق الاسلامية تعتبر دمشق ولاية لها.

وكانت وزارة الدفاع التي تسلمت مهمة حماية الحدود مع السورية اعلنت نفيها تهريب أسلحة الى الجانب الآخر، ودخول مسلحين للأراضي العراقية.

وبحسب إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومديرية الهجرة والمهجرين في إقليم كردستان، فإن عدد السوريين الوافدين والمسجلين في الإقليم بلغ أكثر من ١٤ ألف شخصا، ويسكن عدد كبير منهم في مخيم دوميز على مسافة نحو ٢٠ كم جنوب دهوك، والذي يضم الآن ثلاثة آلاف لاجئاً أغلبيتهم من الكرد السوريين.

يذكر أن نظام دمشق تعرض ويتعرض لحزمة متنوعة من العقوبات العربية والدولية،كما تتزايد الضغوط على الأسد للتنحي من منصبه، إلا أن الحماية السياسية والدبلوماسية التي تقدمها له روسيا والصين اللتان لجأتا إلى استخدام حق الفيتو ثلاث مرات حتى الآن ضد أي قرار يدين ممارسات النظام السوري العنيفة، إلى جانب أنواع الدعم الذي تقدمه إيران مما أدى إلى تفاقم النزاع الداخلي بشكل خطير يُخشى أن يتمدد تأثيره إلى دول الجوار.

دعا إلى إطلاق ١٤٠ مواطنا عربياً اعتقلوا قبل ثلاثة أيام

نائب عن كركوك يطالب الحكومة بـ"المضي" بتشكيل قيادة عمليات دجلة

□ بغداد / المدى

طالب النائب عن محافظة كركوك عبد الله الغرب، أمس السبت، الحكومة المركزية بـ"المضيّ" بتشكيل قيادة عمليات دجلة، وفي حين دعا إلى إطلاق سراح ١٤٠ مواطنا عربيا اعتقلوا قبل ثلاثة أيام، طالب التحالف الكردستاني بالاعتذار لوصفه عرب الحويجة وكركوك بـ"الإرهابيين".

وقال عبد الله الغرب خلال مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"، "نطالب الحكومة الاتحادية بتحمل مسؤوليتها والمضي بتشكيل قيادة عمليات وإجراء عملية توازن في أجهزة الشرطة وتشكيل لجنة تحقيقية من كبار المسؤولين في الداخلية للوقوف على حقيقية ما يجري من تدهور أمني في محافظة كركوك".

ودعا الغرب إلى "محاسبة المقصرين من قيادات الأجهزة الأمنية وإنقاذ المكون العربي وإخراج معتقليهم، لاسيما الذين تم اعتقالهم مؤخرا والبالغ عددهم ١٤٠ معتقلا من حي واحد حزيران في كركوك، قبل نقلهم إلى سجون الشمال السرية".

وانتقد الغرب وصف التحالف الكردستاني عرب الحويجة وكركوك بـ"الإرهابيين"، مطالبا مطلق التصريحات بـ"الاعتذار رسميا لعرب كركوك".

وكان النائب عن التحالف الكردستاني خالد شواني دعا في ١٣ أيلول الحالي نواب القائمة العراقية الى عدم التدخل في الملف الأمني في كركوك، مؤكدا أن ٩٥٪ من الإرهابيين يأتون من مناطق جنوب كركوك، لاسيما منطقة الحويجة لأن هذه المنطقة هي نقطة ضعف في الوضع الأمني.

وطالب نواب عن القائمة العراقية، في اليوم ذاته، بإطلاق سراح المعتقلين العرب في كركوك على خلفية السكن العشوائي، داعين الحكومة الاتحادية الى اتخاذ الوسائل الكفيلة لحماية المواطنين هناك.

وكان رئيس برلمان كردستان ارسلان بايز اعتبر، في اليوم ذاته، محافظة كركوك "جزءاً" من الإقليم، وفي حين طالب الحكومة المركزية بتطبيق بنود الدستور وخاصة المادة ١٤٠، أعلن دعمه لرفض تشكيل قيادة عمليات دجلة.

وتعتبر زيارة رئيس برلمان إقليم كردستان إلى محافظة كركوك، الثانية لمسؤول كردي خلال ثلاثة أشهر، حيث زار نائب رئيس حكومة إقليم كردستان عماد أحمد، في (٩ أيار ٢٠١٢) المحافظة، على رأس وفد وزاري يمثل سبعة وزراء من حكومته، بعد يوم واحد من وصول رئيس الحكومة نوري المالكي إلى محافظة وعقده جلسة مجلس الوزراء هناك.

يشار إلى أن محافظة كركوك التي يبعد مركزها ٢٥٠ كم شمال العاصمة بغداد، ويقطنها خليط سكاني من العرب والكرد والتركمان والمسيحيين والصابئة من أبرز المناطق المتنازع عليها، وفي الوقت الذي يدفع العرب والتركمان باتجاه المطالبة بإدارة مشتركة للمحافظة، يسعى الكرد إلى إلحاقها بإقليم كردستان العراق، فضلاً عن ذلك تعاني كركوك من هشاشة في الوضع الأمني في ظل أحداث عنف شبه يومية تستهدف القوات الأجنبية والمحلية والمدنيين على حد سواء.

وتنص المادة ١٤٠ من الدستور، على تطبيع الأوضاع في محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها في المحافظات الأخرى، مثل نينوى وديالى، وحددت مدة زمنية انتهت في الحادي والثلاثين من كانون الأول ٢٠٠٧، لتنفيذ كل ما تتضمنه المادة المذكورة من إجراءات، كما تركت لأبناء تلك المناطق حرية تقرير مصيرها سواء ببقائها وحدة إدارية مستقلة أو إلحاقها بإقليم كردستان عبر تنظيم استفتاء، إلا أن عراقيل عدة أدت إلى تأخير تنفيذ بعض البنود الأساسية في المادة المذكورة.

لجنة الأمن تنفي تقديم العراقية مرشحيها للدفاع

سامي العسكري: لا مشكلة في أن تستمر الحكومة دون وزراء أمنيين

□ متابعة / المدى

أكد قيادي في ائتلاف دولة القانون أمس السبت، أن عمر الحكومة الحالية سينتهي دون تسمية مرشحي الوزارات الأمنية، فيما نفت لجنة الأمن والدفاع النيابية تقديم القائمة العراقية مرشحين جدداً لشغل منصب وزارة الدفاع، مشيرة إلى أن المالكي ابلغها بعدم تسلمه أي أسماء بشكل رسمي.

وتدار الوزارات الأمنية منذ تشكيل الحكومة بالوكالة، فيما قدمت القائمة العراقية أكثر من مرشح لوزارة الدفاع لم يختر ايا منهم رئيس الوزراء نوري المالكي، لعدم مطابقتهم لشروط مواصفات الوزير الأمني.

واوضح القيادي في ائتلاف دولة القانون النائب عن التحالف الوطني سامي العسكري، أن عمر الحكومة الحالية سينتهي دون تسمية مرشحي الوزارات الأمنية، مشيراً الى عدم وجود مشكلة لدى الحكومة من دون تسمية الوزراء الأمنيين بالأصالة.

وقال العسكري في تصريح لـ"الاخبارية للأنباء" امس السبت: إن تسمية مرشح وزير الدفاع ليست مرتبطة بالقائمة العراقية وإنما بحركة الوفاق التي يتزعمها إياد علاوي المنضوية داخل العراقية،

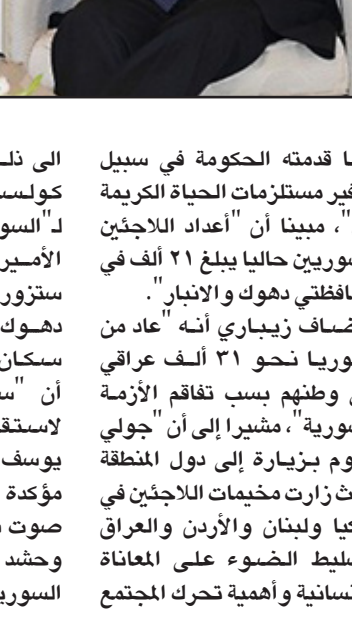
العسكري

مبيناً، أن الحركة وعلاوي غير حريصين على تسمية المرشح وحل هذه المشكلة، من خلال طرحهم أسماء للوزارة يعرفون بأنها مرفوضة.

وأضاف النائب عن الوطني: استعبد حسم تسمية مرشحي الوزارات الأمنية (الدفاع، الداخلية) خلال عمر الحكومة الحالية، مؤكداً عدم وجود مشكلة لدى الحكومة دون تسمية الوزراء الأمنيين بالأصالة، لأن وزير الثقافة سعدون الدليمي يدير الدفاع بالوكالة، والداخلية مستمرة بعملها وليست هناك مشكلة في هذا الملف.

وبيّن "أن الملف الأمني ليس معنيا بوزيري الداخلية والدفاع وإنما بالقائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء نوري المالكي، مشيرا إلى أن الوضع الأمني في ظل الحكومة السابقة لم يكن أفضل من الآن رغم وجود وزير للدفاع والداخلية.

فيما نفت لجنة الأمن والدفاع النيابية، تقديم القائمة العراقية مرشحين جدداً لشغل منصب وزارة الدفاع، مشيرة إلى أن المالكي ابلغها بعدم تسلمه أي اسماء بشكل رسمي.

وقال عضو اللجنة قاسم الاعرجي إن "القائمة العراقية لم تقدم اي مرشح لوزارة الدفاع بشكل رسمي الى رئيس الحكومة وما يقال في وسائل الاعلام مجرد حملات دعائية تروجها القائمة نفسها".

وأوضح الاعرجي ان "رئيس الحكومة ابلغ اللجنة بعدم تسلمه اي كتاب رسمي من قبل القائمة العراقية لمرشحي وزارة الدفاع".

وكانت القائمة العراقية قد اعلنت الأسبوع الماضي عن تسليمها رئيس الحكومة أسماء أربعة مرشحين لمنصب وزارة الدفاع بضمنهم النائب طلال الزوبعي وعبد الله الجبوري وفلاح النقيب.

ويقضي اتفاق بين الكتل السياسية بأن يسمي التحالف الوطني مرشحا لوزارة الداخلية وائتلاف العراقية مرشحا آخر لوزارة الدفاع.

وتعهد المالكي خلال جلسة منحه الثقة أواخر عام ٢٠١٠ بالعمل على تسمية وزراء للوزارات التي تدار بالوكالة خلال أسابيع، لكن ذلك لم يحصل بسبب الخلافات بين الكتل على بعض الأسماء المرشحة لشغل حقائب الوزارات الأمنية.

ويتولى إدارة وزارة الدفاع بالوكالة وزير الثقافة الحالي سعدون الدليمي بعد تكليفه من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي وسط انتقاد من قائمة علاوي، فيما لا يزال المالكي وزيرا للداخلية بالوكالة.

وينتمي الدليمي إلى "تحالف الوسط" المنضوي في القائمة العراقية، وكان قد شغل منصب وزير الدفاع في حكومة إبراهيم الجعفري عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وتطالب القائمة العراقية بإنهاء ملف الحقائب الأمنية والتشكيلات العسكرية غير الرسمية المرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة وأبرزها "قوة مكافحة الإرهاب" على اعتبارها أسست بخلاف الدستور.